قطاعات واسعة من المثقفين المصريين ان قيام دولة على أسس محض دينية هو انتكاسة للحضارة الانسانية وعودة بها الى وراء.

وقد أجمل ذلك د. محمد حسين هيكل في مذكراته، بقوله: «... بدأت صيحة فلسطين ضد الهجرة اليهودية ترتفع شيئاً فشيئاً. وبدأ رجال من ذوي المكانة في مصر يؤيدون هذه الصيحة تأييداً حارّاً. أيدها بعضهم متأثراً بعاطفة دينية، وأيدها آخرون تأييداً سياسياً، أساسه ان وجود وطن يهودي الى جانب مصر يسيء الى حياة مصر الاقتصادية والسياسية على السواء، وان هجرة قوم الى بلد، رغما عن أهله، يؤدي، بطبيعته، الى تضييق أرزاق اصحاب هذا البلد من غير مسوغ، ويدفعهم الى الثورة على هؤلاء المهاجرين، ثورة بعيدة الأثر محفوفة نتائجها بأشد الاخطار»[٥].

ولعل في ذلك كله تكمن أسباب اشتداد الاهتمام المصري بالقضية الفلسطينية في عقد الاربعينات. وتجلّى ذلك في المبادرة المصرية باشراك ممثلي فلسطين في المشاورات لانشاء جامعة الدول العربية، على الرغم من ان البروتوكول الخاص بتأسيس الجامعة لم يتضمّن ادخال فلسطين كدولة عربية، وانمّا تضمّن ملحقاً بأن تعمل الدول العربية للحفاظ على عروبة فلسطين فقط؛ فقد حالت الضغوط البريطانية ومواقف الملوك العرب الخاضعة للارادة البريطانية دون تمتع فلسطين بعضوية الجامعة. وكانت حكومة الوفد المصرية، آنذاك، تعتبر ان القضية الفلسطينية قضية كل العرب، وان على الجامعة العربية ان تعمل لمنع مؤامرة تهويد فلسطين، وتمكين الشعب الفلسطيني من الحصول على استقلاله. بيد ان الملك فاروق عمد الى اقالة حكومة النحاس الوفدية في اليوم التالي للتوقيع على «بروتوكول الاسكندرية» (٨ تشرين الاول ـ اكتوبر ١٩٤٤)، منعاً لتحويل الجامعة العربية الى مؤسسة للوحدة العربية، ونصرة الشعب الفلسطيني، ومجابهة المخطط البريطاني ـ الصهيوني[٦].

ومع ذلك، لم تتوقف، او تضعف، عملية الارتباط المصري بالمسألة الفلسطينية التي أضحت، في الوقت عينه، قضية وطنية مصرية لجهة الخطر المحدق بمصر من البوابة التاريخية، لاجتياحها والسيطرة عليها؛ فلم تتردد مصر في استضافة اول قمة للملوك ورؤساء دول الجامعة العربية (انشاص، ١٩٤٦)، وفي الموافقة ـ بعد اصدار قرار تقسيم فلسطين واقتراب قيام الدولة الاسرائيلية ـ على قرار الجامعة باعلان الحرب.

وقد زادت هزيمة العام ١٩٤٨ من احساس المصريين بالخطر الاسرائيلي الداهم. فقد عبر الاسرائيليون حدود مصر في معارك تلك الحرب، ووطئت أقدامهم أرض سيناء. وبعد الهدنة، انحصرت سيناء المصرية بين القوات البريطانية على ضفة القناة في الغرب، وبين القوات الاسرائيلية في الشرق. وبسبب وجود دولة اسرائيل على حافة سيناء وعلى امتداد صحراء النقب، اقتحم السياسة المصرية والحركة الوطنية المصرية عنصر جديد، هو فلسطين[٧].

لقد ترتب على حرب العام ١٩٤٨ والهزيمة التي انتهت اليها أنْ تقدمت مصر خطوة أخرى نحو النظام الاقليمي العربي، الذي بدأ بالتشكل منذ انشاء الجامعة العربية. وتجلّت الخطوة المصرية في توقيعها، مع دول الجامعة، على ميثاق الامن الجماعي العربي في العام ١٩٥٠. واذ وجدت مصر ان امير شرق الاردن، عبدالله بن الحسين، يجري اتصالات مع الاسرائيليين، ألقت بكل ثقلها لكي تحول دون عقد صلح منفرد بين اسرائيل والاردن، معتبرة ان العلاقات العربية باسرائيل، ومصير القضية الفلسطينية برمّتها، هي من قبيل المسائل القومية التي لا يجوز التصرف بها على أساس منفرد. وجاء قرار مجلس الجامعة العربية، العام ١٩٥٠، ليعكس، بالضبط، وجهة النظر هذه: